١٦٠
شوم

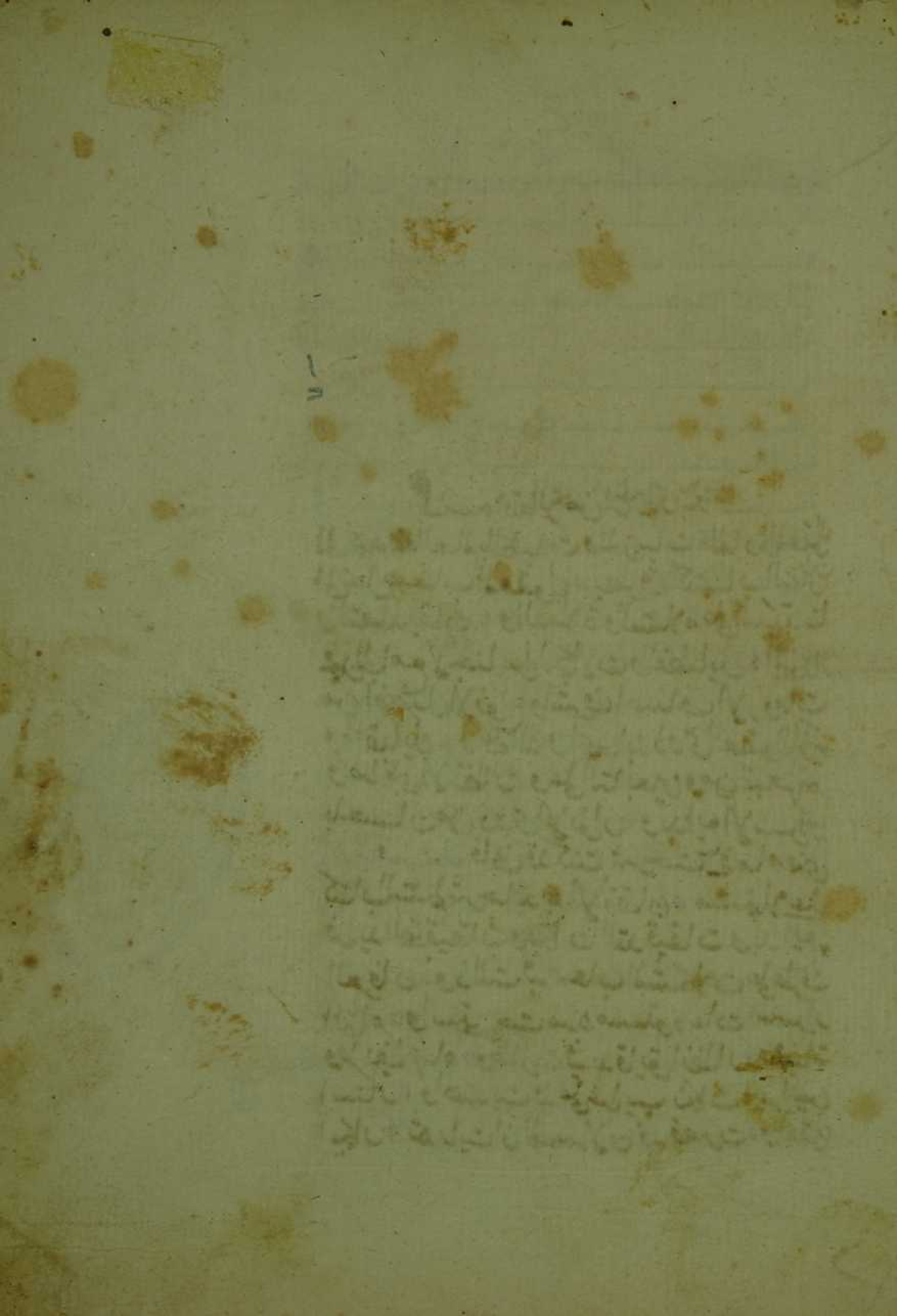
(الشرح الصغير على السلم)، تأليف الملوي، أحمدبن عبدالفتاح - ١١٨١هـ، كتب فيالقرن الثانيعشر الهجري تقديرا .

٦٤٥١ ٢٠ ق ٢٥ س ٥ر٢٢x١٦سم

نسخة حسنة ، ناقصة الآخر، خطهانسخ معتاد، طبع معجم المؤلفين ١: ٢٧٨ الظاهرية (الفلسفة والمنطق) : ١٢٩

١٩/١٢/٠٩
١١/١٢/٠٧

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ
ج- شرح الملوي على متن السلم في المنطق،



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر
الحمد لله العالم بالكليات والجزيات • الهادي العقول
الى حل صعاب المعقول • بطرق اكتساب التصورات
والتصديقات • والصلاة والسلام على سيدنا
محمد الجامع لاجناس الكمالات والفضايل • المختار
من افضل الانواع واشرف اصناف الارومات
والقبايل • وعلى اله واصحابه ذوي العقول الزكية
وصايبي الانظار • وعلى التابعين ومن تبعهم
باحسان من ذوي الانوار • وبدايع الاسرار •
اما بعد فاني قد كنت شرحت في ما مضى
كتاب السلم شرحا بديع الاتقان • مشتملا على
فرايد التحقيقات ونكات التدقيقات وبدايع
العرفان • وذللت فيه صعاب المشكلات على طرف
الثمام • واستخرجت منه مستودعات اسرار
وطرايف افهام • وظفرت فيه بدقايق انظار • ومخبات
استتار • واهتديت فيه على غرايب نكات وعرايس
ابكار • ثم رايت ان الهمم الان قد قصرت • والعقول

في هذا الزمان قد تبلدت وتكدرت • فصرفت الهمة
ثانيا نحو الاختصار والاقتصار • على التحقيقات
ونبذ الاغيار • مازجا الشرح بالمشروح • امتزاج
الماء بالراح والجسد بالروح • وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب. بسم الله الرحمن الرحيم ابتدا او ابتدائي
او اولف وتاليفي وابتدي بالبسملة تاسيا بالقران
العزيز وامتثالا لمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم
فيما اخرجه الايمة كل امر ذي بال لا يبدؤ فيه
ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اجزم اي مقطوع البركة
وفي رواية بحمد الله رواه ابو داود وغيره وحسنه
ابن الصلاح وغيره الحمد لله اي الثنا بجميل الصفات
لله اذ الحمد هو الثنا بالجميل غير الحادث المطبوع
وابتدا ثانيا بالحمد لما مر وجمع بين الابتدايين عملا
بالروايتين السابقتين واشارة الى انه لا تعارض
بينهما اذ الابتدا حقيقي وهو ما لم يسبقه شي
واضافي وهو ما كان بالاضافة الى ما بعده وان
كان مسبوقا وقدم البسملة لانها اولى بالتقديم
لان حديثها اقوى كما قيل وعملا بالكتاب والاجماع
واثر التصدير في الحمد بالجملة الاسمية تاسيا بالاية
القرانية ولدلالتها على الثبوت دون الفعلية ومما
يرد من انها لا تدل على تحلي المتكلم الحمد بنفسه اجيب
عنه بانها انشائية على الصحيح فتدل عليه الذي
قد اخرجا اي اظهر نتايج جمع نتيجة وهي ما يحصل
عقب النظر من العلم بالمنظور فيه وهي عند المناطقة
تصديق يلزم من تسليم تصديقين لذاتهما

طقه



وعند المتكلمين ما يحصل العلم به عقب العلم بوجه الدليل
واسناد الاخراج الى الله تعالى اشارة الى مذهب اهل
الحق من انه لا تاثير للعبد فى شئ من العلوم وغيرها
وسياتى الخلاف فى الربط بين الدليل والنتيجة ان
شاء الله تعالى مبسوطا **الفكر** يطلق على المفكر
فيه مجازا وعلى حركة النفس فى المعقولات
لغة وعلى النظر الاصطلاحى اصطلاحا فيعرف على الاخير
بانه ترتيب امور معلومة للتوصل الى مجهول **لارباب**
اى اصحاب **الحجا** بالقصر اى العقل واول فيه للكمال
وفى تصديره الكتاب بالنتايج والفكر والعقل المشعر
ذلك بان مقصوده علم المعقول براعة الاستهلال
وهى ان يذكر المتكلم فى اول كلامه ما يشعر بمقصوده
والعقل نور روحانى به تدرك النفس العلوم الضرورية
والنظرية وهذا اسلم الاقوال وفى هذا البيت ابحاث
نفيسه وشحنا بها الشرح **وحط** اى ازال ووضع
عنهم اى ارباب الحجا **من سماء العقل** بدل من
مجموع الجار والمجرور اعنى عنهم اى عن عقلهم الذى
كالسماء فمن بمعنى عن وال فى العقل عوض عن الضمير
والاضافة فى سماء العقل من اضافة المشبه به الى
المشبه **كل حجاب** مفعول حط **من سحاب
الجهل** اى الجهل الذى كالسحاب ومن بيانيه وشبه
العقل بالسماء لكونه محلا لطلوع شموس المعارف
المعنوية كما ان السماء محل لظهور شموس الاشراق
الحسية والجهل بالسحاب لكونه يحجب العقل عن
الادراكات المعنوية كما ان السحاب يحجب الناظر

عن

٣

عن ادراك الشمس الحسيه وكل من السحاب والجهل
وجودى **حتى** للانتهاء اى الى ان **بدت** اى ظهرت
لهم شموس المعرفة اى المعرفة التى كالشموس
والجمع للتعظيم **او مخدراتها** اى مخدرات شموس المعرفة
اذ القاعدة ان الضمير يعود الى المضاف ما لم يكن لفظ
كل فيعود لما اضيف اليه والمراد بالمخدرات هنا
المسايل الصعبه شبهت بالعرايس المستترة تحت
الخدر **منكشفة** اى متضحة **نحمده** ثانيا بعد حمده
اولا تاسيا بالحديث ان الحمد لله نحمده ولان الاول
بالجملة الاسمية والثانى بالفعلية فقصد الجمع بين
الامرين ليتشرف بكلا الكاسين **جل** اى عظم
حال او صفة للضمير فى نحمده على مذهب الكسائى
لانه يجوز عنده وصف الضمير بالجملة اذا كان ضمير
غيبه والوصف للمدح او الذم ولا يصح كونها اعتراضيه
لانها تحل المفرد محلها والاعتراضيه لا تحل المفرد
محلها **على الانعام بنعمة الايمان** اى تصديق
النبى صلى الله عليه وسلم فى جميع ما علم مجيئه به ضرورة
اى قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير
التصديق فى المنطق على التحقيق مع الاقرار باللسان
على قول **والاسلام** اى الخضوع والانقياد
بقبول الاحكام اى اعمال الجوارح وذكرهما
المصنف معا اعتبارا بمفهومهما لانه فى مقام الا
وهو مقام الحمد والاكثار من عد النعم وهاهنا
كلام نفيس وشحنا به الشرح **من خصنا** اى
ميزنا معاشر المسلمين **بمزايا خير** اى افضل

الشعابير هما منعوم ماجم

طناب

من قد ارسلا والتقدير يخصنا بشفاعته او منا بعته
بالفعل وانما احتجنا الى ذلك لئلا يرد الاعتراض بان
رسالة النبي صلى الله عليه وسلم ليست مقصورة علينا بل
هو مرسل للخلق كافة والرسل كما قاله بعض المحققين
نواب عنه **وخير من حاز** جمع وضم **المقامات العلا**
جمع عليا خلاف السفلا ككبرى وكبر **محمد** يصح فيه اوجه
الاعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب والمناسب
للتعظيم رفعه **سيد كل مقتفي** اي متبع **العربي**
الهاشمي المصطفى اي المختار وهذه نعوت جيئ بها
للمدح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم ومن احب شيئا
اكثر من ذكره ولا يخفى حسن تقديم العربي على الهاشمي
والهاشمي على المصطفى لانه من تقديم العام على
الخاص كحيوان ناطق وها هنا ابحاث شريفة سمحنا
بها في الشرح **صلى الله عليه** من الصلاة المأمور بها في
خبر امرنا الله ان نصلي عليك فكيف نصلي عليك
فقال قولوا اللهم صل على محمد الخ والحق ان معناها
واحد وهو العطف لكن العطف بالنسبة الى الله
تعالى بمعنى الرحمة اي التفضل والى الملائكة بمعنى
الاستغفار والى الآدميين والجن بمعنى التضرع
والدعا **ما دام الحجا يخوض من بحر المعاني** اي المعاني
التي كالبحر **لججا** جمع لجة وهي الماء العظيم المضطرب
لا يسمى لجة شبه المسائل الصعبة باللجج واستعار لفظ
اللجج لها استعارة اصلية تصريحية وفي الاتيان
بمن اشارة الى انه لا يحتوي على جميع المعاني
الا الله تعالى **وآله وصحبه** اسم جمع لصاحب

فغير المضطرب

٤

وعطف الآل والصحب على الضمير في عليه صح

لا جمع له لان فعلا لا يكون جمعا لفاعل وجوز بعضهم
كونه جمعا له بحذف الفه تخفيفا من غير اعادة حرف
الجر لانه جائز على الصحيح عند المحققين **ذوي** اي
اصحاب **الهدى** هو والهداية بمعنى الدلالة على
طريق يوصل الى المطلوب سواء حصل المطلوب
او لم يحصل هذا هو المشهور عندنا **من شبهوا بانجم**
جمع نجم وهو الكوكب غير الشمس والقمر **في الاهتدا**
بهم والمشبه هو الله اولا والنبي صلى الله عليه وسلم ثانيا فقد
روي في الاحاديث القدسية ان النبي صلى الله عليه وسلم
سأل الرب عما يختلف فيه اصحابه فقال يا محمد اصحابك
عندي كالنجوم في السماء بعضها اضوء من بعض فمن اخذ
بشيء مما اختلفوا فيه فهو على هدى عندي بفتح الهاء
وسكون الدال وقال صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم
بايهم اقتديتم اهتديتم وهذا التشبيه للتقريب على
العقول بما الفوه والا فالاهتدا بالآل والصحب اشرف
من الاهتدا بالنجوم لان الاهتدا بهم ينجي من الهلاك
الاخروي والخلود في النار ومن الدنيوي بخلاف
الاهتدا بالنجوم **وبعد** يؤتى بها للانتقال
من اسلوب الى آخر والتقدير مهما يكن من
شيء فاقول بعد البسملة وما بعدها **المنطق**
للجنان الخ وانما قدرنا ذلك لان هذا الظرف
من متعلقات الجزا على الصحيح وهنا كلام
نفيس انظره في الشرح فالمنطق سمي به هذا العلم
لان المنطق يطلق على الادراكات الكلية وعلى
القوة العاقلة التي هي صدور تلك الادراكات

محل صح

ة ر

وعلى اللفظ الذي يبرز ذلك وأما العلم به فتصيب الآراء
الكلية وتتقوى القوة العقلية وتحكم به تكون القدرة
على ابراز تلك العلوم بالنسبة للجنان بفتح الجيم
اي القلب قال حجة الإسلام القلب لطيفة
ربانية هي المخاطبة وهي التي تثاب وتعاقب ولها
تعلق بالقلب الجسماني الصنوبري الشكل تعلق
العرض بالجوهر وتسمى روحا ونفسا وقال النفس
جوهرة حسية علامة دراكة فعالة ويصح ان
يراد بالجنان الذهن وهو قوة للنفس معدة لاكتساب
الآراء فيكون من باب تسمية الشيء باسم ما تعلق
به نسبته كنسبة النحو للسان فكما ان نسبة
النحو للسان كونه يعصمه عن الخطا كذلك نسبة
المنطق للجنان كونه يعصمه عن ذلك لكن النحو
يعصم اللسان عن الخطا في قوله والمنطق يعصم
الجنان عن الخطا في فكره فهو علم يعصم اي يحفظ
الأفكار جمع فكر وتقدم تعريفه عن غي الخطا
اي عن ان يقع فيها خطا بتوفيق الله تعالى والغي
بالفتح الضلال والخيبة واضافته كاضافة شجر
اراك وفي هذا التعريف اشارة الى الغاية فخرج
بقوله يعصم الافكار غير المنطق فان كل علم غيره
انما يعصم غيرها كالنحو العاصم من الخطا اللساني
وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية
وقد بينا بقية المبادي العشرة في الشرح وعن
دقيق الفهم اي المفهوم الدقيق يكشف

قوله الآراء جمع رأي

قوله معنى اي معنى ... اعم ...



الغطا بكسر الغين اي الستر شبه دقيق الفهم بالشيء
المحتجب تحت الستر بدليل ذكر الغطا فهاك اسم
فعل بمعنى خذ على ما ذكره ابن مالك في التسهيل ولم
يذكر الزبيدي والجوهري فيها الا التنبيه وزاد الجوهري
الزجر فهي عندهما حرف فقط قاله الشيخ المكودي
من اصوله اي اصول هي المنطق فالاضافة بيانية
او الاضافة على معنى من التبعيضية اما ان جعلت
بيانية فلا قواعدا جمع قاعدة وهي والاصل والضابط
والقانون الفاظ مترادفة وهي قضية كلية يتعرف
منها احكام جزئيات موضوعها تجمع تلك القواعد
من فنونه اي انواعه والمراد فروعه فوائدا
جمع فائدة وهي والغاية مختلفان بالاعتبار فقط
كالغرض والعلة فالمصلحة الحاصلة من الشيء
من حيث انها في طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث
انها ثمرته ونتيجته تسمى فائدة ومن حيث انها
مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث
انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور
الفعل لاجلها تسمى علة غائية والاولان اعم من
الاخيرين لانفراد الاولين بما هو في طرف الفعل
وليس مطلوبا ولا باعثا كوجود كنز في حفر
بير ويصح كون التاء في تجمع للمخاطب اي
تجمع انت بسبب تلك القواعد فوائدا سميته
اي التاليف المفهوم من السياق بالسلم
ادخل الباء على المفعول الثاني لانه يجوز ان
يقال سميت ابني محمدا وسميته بمحمد المنورق

وفيه تكلف لان جعلت من الداخلة على اصوله تبعيضية صح

لجاري على السنة الناس تقديم الراء على الواو وتأخير
النون عنهما ويستدلون بقوله وهذا عليه رونق
الخط وحده وهذا عليه رونق الخط والملك في
بعض مشايخ شيخنا والمروى في هذا النظم
والبيت المستشهد به المنورق بتقديم النون على
الواو وتأخير الراء عنهما وان كان هو الجاري
على الألسنة بمعنى واحد اي المزين المزخرف
ومع كون المذكور هو الرواية تزيد حسنا
بكونه غريبا والغريب الحسن عذب لغرابته
والجاري على الألسنة مبذول كما عرف في فن البيان
يرقى به اي بهذا التاليف سما علم المنطق
من اضافة المشبه به الى المشبه اي علم المنطق
الذي كالسما فان قيل هذا التاليف من علم المنطق
فكيف جعله سلما له قلنا السلم اسم للألفاظ
لا للعلم فلا يلزم السؤال سلمنا انه اسم للمعاني
فالمراد ان المذكور في هذا التاليف سلم لغيره
من المسايل الصعبه والله منصوب على
التعظيم اي لا غير ارجو اي اامل املا
يتعلق بمطموع فيه مع الاخذ في اسبابه وقد
يطلق الأمل على الخوف ومنه وارجوا اليوم
الآخر ان يكون هذا التاليف خالصا من
المكدرات كحب الظهور والشهرة والمحمدة لوجه
اي ذاته الكريم ليس قالصا القالص في
الاصل يطلق على احدى شفتي البعير الناقصه
عن اختها فيجوز فيه اطلقه على الناقص مجازا

مرسلا

مرسلا من باب اطلاق اسم المقيد على المطلق ثم يحتمل
ان يكون مراده بعدم النقص الكمال الحسي بان
لا يعوقه عن اكماله عائق وان يكون مراده ان لا يكون
مطروحا في زوايا الاهمال والخمول لا ينتفع به لان
هذا ايضا نقص فيكون قوله وان يكون نافعا
للمبتدي به الى المطولات يهتدي بيانا وايضا
وقد ذكر لنا شيخنا عن شيخه ان المؤلف كان
مجاب الدعوة وانه دعا لمن يقرا هذا التاليف
بالنفع وقد اجاب الله دعاه فكل من قراه بنية
خالصة لله تعالى انتفع كما هو مشاهد فصل
في بيان جواز الاشتغال به ليكون الطالب
على بصيرة اعلم ان علم المنطق قسمان القسم
الاول ما ليس مخلوطا بعلم الفلاسفة كالمذكور
في هذا السلم ومختصر الامام السنوسي والعلامة
ابن عرفة ورسالة اثير الدين الابهري المسماة
بايساغوجي وتاليف الكاتبي والخونجي وسعد الدين
وغيرهم من المتاخرين فهذا ليس في جواز
الاشتغال به خلاف ولا يصدعنه الامين لا معقول
له بل هو فرض كفاية لان حصول القوة على رد
الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفايه
لان حصول القوة على رد الشكوك يتوقف
على حصول القوة في هذا العلم وما يتوقف عليه
الواجب فهو واجب لكن المص لما اراد ان يذكر انه
جائز جره ذلك الى ذكر الخلاف فيحمل على ما هو
مخلوط بالفلسفة القسم الثاني ما هو مخلوط

بعلم الفلاسفة وكفرياتهم وهذا الذي وقع فيه
الخلاف والخلاف الواقع فيه على ثلاثة اقوال كما قال
المصنف والخلف في جواز الاشتغال به
على ثلاثة بالتنوين اقوال بدل منه او عطف بيان
القول الاول ما اشار اليه بقوله فالامام ابن
الصلاح والامام ابو زكريا يحيى النواوي
نسبة الى نوى على غير قياس قرية من قرى الشام
وقد ذكر هنا سيدي سعيد كلاما انا قيدناه فيه
في الشرح حرما الاشتغال به ووافقهما على
ذلك كثير من العلماء ووجه تحريمهم لا اياه انه حيث
كان مخلوطا بكفريات الفلاسفة يخشى على الشخص
اذا خاض فيه ان يتمكن من قلبه بعض العقايد
النايغة كما وقع ذلك للمعتزلة القول الثاني للجمهور
واليه اشار بقوله وقال قوم ينبغي ان يعلما
منهم الامام حجة الاسلام الغزالي حتى قال
من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه وسماه
معيار العلوم وقوله ينبغي يحتمل ان يكون
بمعنى يجب كفاية كما تقدم ويحتمل ان يكون بمعنى
يستحب القول الثالث التفصيل واليه اشار
بقوله والقولة المشهورة الصحيحة جوازه
لكامل القريحة هي في الاصل اول ما يستنبط
اي يستخرج من البير ثم استعير لاول المستنبط
من العلم او لما يستنبط منه مطلقا لانه سبب حياة
الروح كما ان الماء سبب حياة الجسم ثم استعير
للعقل ثم صار حقيقة عرفية فيه ممارس السنة

٧

اي الحديث والكتاب اي القران فيجوز له ليهتدي
به الى الصواب لكونه قد حصن عقيدته فلا يضره
بعد ذلك الاطلاع على العقايد الفاسدة
وشبهها اما اذا كان بليدا فلا لانه لا يقدر على
دفع شبههم فربما تمكنت من قلبه وكذا اذا كان
ذكيا غير ممارس للسنة والكتاب ومن هنا
منعوا الاشتغال بكتب المتاخرين في علم الكلام المشتملة
على تخليطات الفلاسفة الا للمتبحر انواع العلم
الحادث المراد بالعلم مطلق الادراك لا ما
يراد في اصطلاح بعض الاصوليين وهو ادراك
خاص اي ادراك النسبة التصديقية لانه لا
التقسيم الاتي وتقييد العلم بالحدوث للاحتراز
عن علم الله تعالى اشعارا بتنزهه سبحانه عن ان
يتصف علمه بالتصور او التصديق اذ كل منهما مفسر
بالادراك الذي هو وصول النفس الى المعنى ولان
التصور حصول الصورة وهو من خواص الاجسام
ففي اطلاقه على علمه تعالى ايهام وان اريد به معنى
صحيح وفي هذا تنبيه على ان التقييد مراد لمن
لم يقيد وانه كان ينبغي له التقييد على ان ذكر الانواع
يكفي في ذلك لان علمه تعالى ليس بانواع لكن الناظم
رحمه الله تعالى اراد الايضاح ادراك مفرد المراد
به ما ليس مشتملا على نسبة حكمية تصورا علم
فادراك كالجنس وتقييده بالمفرد مخرج التصديق
ويتناول ما لا نسبة له اصلا كادراك زيد وما
فيه نسبة الا انها غير حكمية كادراك بنوة زيد

يقبل

لعمرو ونحوها **وذلك** اسم مصدر بمعنى ادراك
اي وادراك وقوع **نسبة** حكمية **بتصديق يوسم**
من الوسم وهو التعليم وتقرر بهذا الكلام ان العلم
الذي هو حصول صورة الشيء في الذهن ينقسم
الى تصور وتصديق اما التصور فهو حصول صورة
الشيء فيه من غير حكم عليه بنفي ولا اثبات كادراك
الانسان من غير حكم عليه بشيء واما التصديق فهو
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اي الاذعان
لذلك كادراك ان زيدا كاتب او ليس بكاتب هذا
هو مذهب الحكما وليس قول من زعم التصديق عندهم قال ح
هو الحكم خارجا عن هذا لان الحكم مقول بالاشتراك
عندهم على معنيين احدهما هذا اعني ادراك ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة والاخر ادراك النسبة
الحكمية التي هي ثبوت شيء لشيء او انتفاؤه عنه
فلعل من فسر التصديق عندهم بالحكم اراد الاول
واما التصديق على مذهب الامام الرازي فمركب
من اربع ادراكات ادراك المحكوم عليه وادراك
المحكوم به وادراك النسبة الحكمية التي هي مورد
الايجاب والسلب وادراك ان تلك النسبة
واقعة او ليست بواقعة او من ثلاث ادراكات
وحكم ان لم يكن الحكم عنده ادراكا والفرق بين
المذهبين ظاهر لانه على مذهبه مركب وعلى مذهبهم
بسيط كما رايت ولان الحكم نفس التصديق
عندهم وجزء التصديق عنده ولان تصور الطرفين
شطر عنده وشرط عندهم والمتبادر من عبارة المصـ

مذهب الحكما **وقدم الاول** اي التصور على التصديق
عند الوضع اي في الذكر والكتابة والتعلم والتعليم
لانه متقدم على التصديق **بالطبع** اي بحسب
اقتضا طبيعة التصور اي حقيقته والمتقدم
بالطبع هو الذي يكون بحيث يحتاج اليه المتاخر
من غير ان يكون علة فيه كالواحد والاثنين والتصور
كذلك بالنسبة الى التصديق على كلا المذهبين
لانه اما شرط او شطر وعبارة المصـ احسن
من قول بعضهم وقدم قول الشارح على الحجة
وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا لتشمل
التصور والتصديق فيها لقول الشارح وغيره
من التصورات والحجة وغيرها من التصديقات
ثم شرع في تقسيم اخر العلم بقوله **والعلم النظري**
باسكان اليا **ما احتاج للتامل** يعني الى الفكر
والنظر كادراك حقيقة الانسان وكادراك
انك مبعوث وان العالم حادث **وعكسه** اي
ما لا يحتاج الى فكر ونظر **هو الضروري الجلي**
اي الواضح سواء افتقر الى حدس او تجربة او لا
كتصور وجودك وادراك ان الواحد نصف
الاثنين فيدخل في الضروريات القضايا الاوليات
والحدسيات والتجريبيات وسياتي بيانها
لان الاخيرين وان توقفا على حدس وتجربة فليسا
بمتوقفين على فكر ونظر وهذا مجرد اصطلاح
فان النظري منسوب الى النظر الاصطلاحي
ولا يصدق على التجربة والحدس لما عرفت

من تفسيره وحينئذ يجب ان يعنوا بالنظر
ما هو اعم من القياس ولواحقه لئلا ترد الاشيا
المكتسبة بالاستقرا والتمثيل وقيل العلوم الحادثة
كلها ضرورية ووجه بان العبد لا تاثير له في شي
من العلوم فحصول العلوم كلها لله لا يقدر على دفع
فيكون ضروريا وقيل كلها نظرية ووجه بان العبد
في ابتدا وجوده كان خاليا من جميع العلوم فاكتسبها
شيئا فشيئا وقد ذكرنا ان الضروري يطلق بمعنى
اخر والخلاف في النسبة بينه وبين البديهي مع
فوايد اخر في الشرح وما به الى تصور وصل
على لفظ المبني للمجهول اي توصل اي ما توصل به
لي تصور يدعى بقول شارح لشرحه الماهية
ويسمى ايضا معرفا وتعريفا واقعة على بعض التصورات
وهو المعرف وذلك كالحيوان الناطق تعريفا
للانسان فانه يوصل الى تصور الانسان فلتبتهل
اي فالتطلب مبالغا في الطلب وما لتصديق
به توصلا على صيغة المبني للمجهول اي وما توصل
به لتصديق نحو العالم متغير وكل متغير حادث
فانه يوصل الى ان العالم حادث بحجة يعرف عند
العقلا اي ارباب هذا الفن وال في العقلا
للكمال وسمي بذلك لان من تمسك به حج خصمه
اي غلبه ثم لما كان علم الميزان مبنيا على اربعة اركان
تصورات ومباديها وتصديقات ومباديها وكانت
مبادي التصورات الكليات الخمس المنقسمة
الى الذاتي والعرضي القسمين من الكلي القسم

صفتين الى الذاتي والعرضي

من

من المفرد القسم من اللفظ القسم من الدال وكان
المراد دلالة اللفظ الوضعية لعدم اعتبارهم
غيرها بدا بها فقال انواع الدلالة
اللفظية الوضعية وصفها بالوضعية لاستناد
جميعها الى الوضع والدلالة بتثليث الدال مصدر
دل وهي على المفهوم من كلام الشيخ في الشفا تطلق
على معنيين بالاشتراك احدهما كون امر بحيث
يفهم منه امر اخر فهم او لم يفهم والثاني فهم امر من امر
كذا حققه العلامة بن عرفة والدال ينقسم
الى لفظ وغيره والثاني ثلاثة اقسام دال بالعقل
كدلالة تغير العالم على حدوثه وبالعادة كالمطر
على النبات والحمرة على الخجل والصفرة على الوجل
وبالوضع كالاشارة على معنى نعم مثلا واللفظ
ينقسم ايضا الى هذه الثلاثة دال بالعقل كدلالة
اللفظ على لافظه وبالعادة وان شئت قلت بالطبع
كاح على وجع الصدر وبالوضع كالاسد على الحيوان
المفترس فالمجموع ستة واهل المنطق انما
يبحثون عن الاخير وهو اللفظ الموضوع
فاشار المص الى تقسيم دلالته فقال دلالة
اللفظ الوضعية بتوسط الوضع على ما اي
المعنى الذي وافقه اي وافق ذلك اللفظ بان
وضع له وضعا حقيقيا او مجازيا كالانسان
للحيوان الناطق والاسد للرجل الشجاع
يدعونها اي يسمونها دلالة المطابقة
لمطابقتها اي موافقته له من قولهم طابق النعل

النعل اذا توافقا فانسان يدل على الحيوان الناطق
بالمطابقة وكذا الاسد على الرجل الشجاع و دلالة
اللفظ جزئه اى جزء ما وافقه بدعونها تضمنا علی
اى دلالة تضمن لتضمن المعنى الجزئية كما اذا
شككت فى شبح هل هو حيوان او لا فقيل لك
هو انسان ففهمت انه حيوان لا بمقصود ولم
تلتفت الى كونه ناطقا و اما دلالة اللفظ على
ما اى اللازم الذى لزم معناه فهو التزام اى
دلالة الالتزام المعنى اى استلزامه له ودلالة التزام ح
العام على بعض افراده كعبيدى دلالة تضمن
لان زيدا العبد مثلا جزء من جملة العبيد
من حيث هى جملة فحصل الجواب عن استشكال
القرافى بانه لا يدل بشئ من الدلالات الثلاث
على فرد من افراده لان بعض افراده لم يوضع
له اللفظ حتى تكون مطابقة وليس هو جزء
حتى تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما تكون
اذ لو خرج بعضها لخرج سايرها للمساواة
فلا يبقى للعام مدلول وهو باطل وقد اطنبنا
فى الشرح فى هذا المقام ببدايع التحقيقات
وغرايب الافهام ان يعقل التزم هو اى
اللازم اى يشترط فى اللازم كونه لازما
ذهنيا وهو ما يلزم من تصور ملزومه
تصوره ويسمى لازما بينا بالمعنى الاخص كما
لذوجية للاربعة وتخصيص اللازم الذهنى
باللازم البين بالمعنى الاخص اصطلاح لبعض

المنطقيين

المنطقيين وبعضهم يطلق اللازم الذهنى على اعم
من هذا اعنى ما ليس لازما فى الخارج فقط والحاصل
ان لهم فى تقسيم اللازم طريقين الاول ان اللازم ينقسم الى لازم
فى الذهن والخارج معا كالشجاعة للاسد والى
لازم فى الذهن فقط كالبصر للاعمى والى لازم
فى الخارج فقط كالسواد للغراب الطريق الثانى
ان اللازم ينقسم الى بين وغير بين والبين ما يلزم فيه بين
من تصور المتلازمين تصور التلزوم بينهما بان
لا يحتاج الى دليل وغير البين ما لا يلزم فيه
ذلك بان يحتاج الى دليل والبين ينقسم الى
ذهنى وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور
اللازم كالشجاعة للاسد وغير ذهنى وهو ما لا
يلزم فيه ذلك كمغايرة الانسان الفرس فانه
لا يلزم من تصور الانسان تصور غيره فضلا
عن كونه مغايرا له والمعتبر فى دلالة الالتزام
اللزوم الذهنى البين بالمعنى الاخص كما اشار
اليه المص سواء كان لازما فى الذهن فقط كالبصر
المفهوم هنا من العمى فان العمى على القول بانه
عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا
يدل على البصر التزاما مع ان بينهما معاندة
فى الخارج او كان لازما فى الذهن والخارج
معا كالشجاعة للاسد ويفهم من كلام المص
ان المطابقة لا تستلزم التضمن لجواز بساطة
المسمى كالجوهر ولا الالتزام لجواز ان لا يكون
له لازم ذهنى خلافا للفخر فى الثانى والتضمن

والالتزام يستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة
المطابقة وضعية بلا خلاف ويقال لها لفظية ونقلية
لانها بمحض اللفظ ودلالة الالتزام عقلية بلا
خلاف لتوقفها على مقدمة عقلية وهي انه كلما فهم
المعنى فهم لازمه واما دلالة التضمن فقيل عقلية
لان الفهم فيها متوقف على امر زايد على الوضع
وهي الجزئية اذ ينتقل من المعنى الى جزئه وقيل
لفظية هذه احدى طريقتين في النقل عن
المناطقة والطريقة الثانية تحكي ثلاثة اقوال
في دلالة التضمن والتزام قيل وضعيتان وقيل عقليتان
ثالثها دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية
واوجه هذه الاقوال واعراب كلام المص هنا مع
تنبيهات شتى وابحاث شريفة سمحنا بها
في الشرح **فصل في مباحث الالفاظ**
اعلم ان المنطقي لا بحث له عن الالفاظ لكن لما
كثر الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمر حتى
كان المتفكر يناجي نفسه بالفاظ متخيلة
جعلوا بحث الالفاظ من حيث انها تدل على المعنى
بابا من المنطق تبعا ولذا قدمه فقال **مستعمل**
الالفاظ باعتبار دلالته التركيبية والافرادية
حيث يوجد اما مركب واما مفرد فاول وهو
المركب **ما** اي اللفظ الذي **دل** توطئة لما بعده
ويتحرز به مع ذلك عن اللفظ المهمل كديز على
راي من يسميه لفظا **جزؤه** يخرج ما لا جزء
له كباء الجر ولامه وما له جزء لا يدل كزيد

في المرتبة وان ذكر اخرا وهو المحكوم عليه لان الاصل
في المحكوم عليه التقديم نحو زيد في قولك زيد قايم
او قام زيد هو **الموضوع** اي يسمى به **في الحملية** لانه
وضع ليحكم عليه بشيء **والجزء الاخر** بكسر الخاء اي
الاخر في الرتبة وان ذكر اولا وهو المحكوم به
اذ الاصل فيه التاخر نحو قايم وقام في المثالين
السابقين هو **المحمول** اي يسمى به لحمله على شيء
حال كونهما **بالسوية** اي مصطحبين في الذكر بمعنى
انه لا ينفرد احدهما عن الاخر بل يذكران معا والمراد
انهما مستويان في ان كلا منهما وضع له اسم
والجزء الثالث النسبة الواقعة بينهما ويسمى
اللفظ الدال عليها رابطة لدلالته على النسبة الرابطة
والرابطة تارة تكون اسما كلفظ هو وتسمى رابطة
غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا للابتدا
ككان وتسمى رابطة زمانية وقد تحذف الرابطة
كثيرا في لغة العرب اكتفاء عنها بالاعراب والرابط
اللفظي وتسمى الحملية حينئذ ثنائية وعند التصريح
بالرابطة ثلاثية فان صرح بالجهة ايضا فرباعية
ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية لان معنى
السور ليس لازما للقضية واعلم ان كل واحدة
من القضايا الثمانية المتقدمة ان جعلت اداة
السلب جزءا من محمولها سميت معدولة والا سميت
محصلة ووجودية فترجع القضايا الثمانية الى
ستة عشر من ضرب اثنين في ثمانية وسميت
الاولى معدولة لان اداة السلب عدل بها عن

اصل مدلولها وهو قطع النسبة وجعلت جزءا
من المحمول فاذا قلت الانسان ليس بكاتب فاداة هو
السلب جزء من المحمول وبهاصار المحمول عدميا التاخرها
عن الرابطة وقد تكون اداته جزءا من الموضوع
نحو كل لاحيوان جماد فتسمى القضية معدولة
الموضوع او جزءا منهما فتسمى معدولتهما نحو كل لاحي
هو لاانسان هذا في الموجبة ومثال السالبة المعدولة
المحمول فقط زيد ليس هو لاعالم فاداة السلب
الاولى ليست جزءا من المحمول بل هي لقطع النسبة
لتقدمها على الرابطة والثانية جزءا من المحمول
ومثال المعدولة الموضوع فقط لا شيء من غير الحيوان
بانسان ومعدولتهما نحو ليس غير الحيوان بغير
جماد والتحقيق ان الموجبة ان كان محمولها موجودا
في الخارج اقتضت وجود الموضوع نحو زيد قائم والا
فلا نحو زيد ممكن او معدوم او مذكور او غير عالم
وقد جرت عادة القوم ان يعبروا عن الموضوع بج وعن
المحمول بب فيقولون كل ج ب دون كل انسان
حيوان مثلا للاختصار ولدفع توهم انحصار جزئيات
الاحكام في مادة واعلم انه لابد لنسبة القضية
من كيفية في نفس الامر وتسمى مادة واللفظ الدال
عليها جهة فان ذكر في القضية سميت موجهة وتلك
الكيفية كالضرورة والامكان والدوام والاطلاق
وعدد المتاخرون القضايا باعتبارها الى ثلاثة عشر
ترجع الى اربعة اقسام الاول الضروريات الخمس
الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة

هي

الخاصة

١٢

الخاصة والوقتية والمنتشرة الثاني الدوايم الثلاثة الدائمة
المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث
الممكنات الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع
المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية
واللادائمة والوجودية اللاضرورية وبيان هذه القضايا
وتمييز بسيطها من مركبها مذكور في المطولات وقد
افردنا ذلك بمنظومة وشرحها فليرجع اليها ولعل
المصنف تركها لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة وترك
تفسير الرابطة لعدم ذكرها في جميع اللغات وانما
يلتزم ذكرها الفرس كما ذكر الامام السنوسي مع ان
لغة العرب تستغني عنها بالاعراب وترك المنحرفات
لعدم كثرة نفعها وانما تذكر تدريبا للطلبة وامتحانا
للافكار ولما فرغ من تقسيم الحملية اخذ في بيان
الشرطية واقسامها فقال **وان على التعليق** اي ربط
احدى القضيتين بالاخرى وعلى بمعنى الباء **فيها** اي القضية
قد حكم اي ان حكم فيها بالربط المذكور **فانها شرطية**
وانما جعلنا التعليق بمعنى الربط المذكور لانه لابد
من جعل كلامه شاملا للمنفصلة والمتصلة لانه
سيقسم الشرطية اليهما والربط المذكور في المتصلة
ظاهر وفي المنفصلة باعتبار انه قد وقع الربط
بين جزئيها بالعناد اي كل منهما لاينفك عن معاندة
الاخر وانه لا يصح الاقتصار على احدهما فلا تقول العدد
اما زوج وتسكت ويصح كون التعليق باقيا على معناه
ويراد ان الشرطية ما حكم فيها بالتعليق صريحا او
استلزاما فتدخل المنفصلة لان ثبوت احد طرفيها

اللادائمتين

ايضا

متوقف على انتفاء الاخر او انتفا احدهما متوقف على
ثبوت الاخر وتنقسم كما انقسمت الحملية الى ما مر
الى شرطية متصلة نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وسميت شرطية لوجود اداة الشرط فيها ومتصلة
لاتصال طرفيها صدقا ومعية ومثلها فى الربط المتقدم
شرطية منفصلة نحو اما ان يكون العدد زوجا
او فردا او فى قولنا ومثلها فى الربط اشارة الى ان
تسميتها شرطية تجوز باعتبار الربط الواقع بين
طرفيها بالعناد اوهى حقيقة اصطلاحية وتسميتها
منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما مثلا
الذى صير القضيتين قضية واحدة و الانفصال عدم
الاجتماع فى الصدق او فى الكذب او فيهما معا لما يأتى
جزاهما اى الجزء الاول والثانى من المتصلة والمنفصلة
مقدم وتالى اى الجزء الاول فى الذكر فى المنفصلة
وفى الرتبة فى المتصلة يسمى مقدما وان ذكر اخرا
فى المتصلة والجزء الثانى كذلك يسمى تاليا وان ذكر
اولا فى المتصلة نحو النهار موجود ان كانت
الشمس طالعة اما المنفصلة فلا ترتيب بين جزئيها
الا فى الذكر فايهما ذكرته اولا فهو المقدم فايهما ذكرته
اخرا فهو التالى اما بيان ذات الاتصال اى
المتصلة فما اوجبت اى اقتضت تلازم اى
تصاحب الجزئين المقدم والتالى سواء كان تصا جهما
على وجه اللزوم وتسمى اللزومية وهى التى يحكم فيها
بصدق قضية على تقدير صدق اخرى لعلاقة بينهما
توجب ذلك وهى ما بسببه يستلزم المقدم التالى

كالسببية

١٣

كالسببية بان يكون المقدم سببا فى التالى نحو كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود او مسببا عنه كما لو عكست
هذا المثال او يكونا مسببين عن سبب اخر نحو
ان كان النهار موجودا فالعالم مضئ اذ وجود النهار واضاءة
العالم مسببان عن طلوع الشمس وكالتضايف نحو ان
كان زيد ابا بكر فبكر ابنه او كان لا على وجه اللزوم
وتسمى القضية حينئذ اتفاقية وهى التى يحكم فيها بما
لا لعلاقة توجبه بل اتفق انهما وجدا معا نحو ان كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق اذ لا علاقة بين ناطقية
الانسان وناهقية الحمار حتى يستلزم احدهما الاخر
بل اتفق انهما وجدا معا وانما فسر التلازم فى كلام
المص بالتصاحب ليشمل كلامه الاتفاقية فانها متصلة
ولا تلازم بين جزئيها واعلم ان ما ذكره المص هو الموجبة
لانها التى يحكم فيها بالصحبة واما السالبة نحو
ليس ان كان هذا انسانا كان حجرا فتسميتها اولزومية
لمشابهتها للموجبة والا فهى ليس فيها اتصال ولا
لزوم وذات الانفصال اى المنفصلة دون مين
اى كذب ما اوجبت تنافرا اى تنافيا وعنادا
بينهما اى المقدم والتالى اقسامها اى المنفصلة
ثلاثة فلتعلما فالمنفصلة مانع جمع وهى التى
حكم بالتنافى بين جزئيها صدقا نحو هذا الشئ
اما شجر او حجر وتتركب من الشئ والاخص من نقيضه
او مانع خلو وهى التى حكم بالتنافى بين طرفيها كذبا
نحو اما ان يكون الشئ غير ابيض واما ان يكون غير اسود
وتتركب من الشئ والاعم من نقيضه او مانعهما اى

التضايف هو الشناكسب ١٥

٢ متصله صح

امامه صح

مانع الجمع والخلو فالضمير في الأصل مضاف اليه فلما حذف
المضاف انفصل الضمير وقام المضاف مقام المرفوع
وارتفع اي صار ضمير رفع معطوفا على مانع جمع ولا يصح
كونه معطوفا على المضاف اليه المتقدم كما هو ظاهر فع
التي هي مانعة جمع ومانعة خلو هي التي حكم بالتنافي لمنفصلة
بين طرفيها صدقا وكذبا وتتركب من الشيء ونقيضه
نحو اما ان يكون العدد زوجا او غير زوج او من
الشيء والمساوي لنقيضه كقولنا العدد اما زوج
او فرد فظاهر ان هذه القضية لا يجتمعان ولا يرتفعان
وهو اي مانعهما **الحقيقي** وتسمى القضية حينئذ حقيقية
وسميت الاولى مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع
بين طرفيها في الصدق والثانية مانعة خلو لاشتمالها
على منع الخلو عن طرفيها بمعنى انهما لا يكذبان معا
والثالثة حقيقية لان التنافي بين طرفيها اتم
منه في الاخريين **الاخص** من الاولين **فاعلما**
فكل حقيقية يصدق عليها انها مانعة جمع وانها
مانعة خلو دون العكس فتجتمع الثلاثة في نحو
العدد اما زوج او فرد وتنفرد مانعة الجمع بنحو
اما ان يكون الشيء ابيض او اسود ومانعة
الخلو بنحو اما ان يكون الشيء غير ابيض او غير
اسود ولكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو تفسير
اخر اخص مما ذكر فان اردته فزد في اخر كل من
تفسيريهما المتقدم كلمة فقط فتكون الحقيقة
مباينة لكل منهما بهذا التقسيم وهذا في المنفصلة
الموجبات واما السوالب فتسميتها مانعة جمع

و

١٤

او مانعة خلو او حقيقية تجوز لمشابهتها موجباتها
او حقيقة اصطلاحية والا فهي سالبة منع الجمع او منع
الخلو او منعهما نحو ليس اما ان يكون الشيء انسانا
واما ان يكون ناطقا فيصح التمثيل بهذه الثلاثة
وقد تتالف الحقيقة من اكثر من جزئين في الظاهر
نحو العدد اما زائد او ناقص او مساوي فهي بحسب
الحقيقة مؤلفة من جزئين فقط والاصل العدد اما
زائد او غير زائد فحذف غير زائد وعبر عنه بناقص
او مساوي لانه بمعناه فالعناد حقيقة انما هو بين
الزائد وغيره اما مانعة الجمع فتتالف من اكثر من
جزئين حقيقة وكذا مانعة الخلو واعلم
ان الشرطية ان كان الحكم فيها على وضع معين فمخصوصة
نحو ان جئتني الان اكرمتك وزيد الان اما كاتب
واما غير كاتب والا فان ذكر فيها ما يدل لجميع الاوضاع علمي صح
الممكنة فكلية او بعضها فجزئية والا فمهملة نحو
ان كان هذا انسانا كان حيوانا واما ان يكون العدد
زوجا او فردا وسور الشرطية الكلية اذا كانت
متصلة موجبة كلما ومهما نحو مهما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وان كانت منفصلة
موجبة دائما نحو دائما اما ان يكون العدد زوجا
او فردا وان كانتا سالبتين ليس البتة اذا كان
هذا انسانا كان حجرا وليس البتة اما ان يكون الشيء
انسانا او ناطقا وسور الجزئية ان كانت
موجبة متصلة او منفصلة قد يكون نحو
قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا

وقد يكون اما ان يكون الشي حيوانا او فرسا وان كانتا
متصلة قد لا يكون وليس كلما او نحوها نحو ليس كلما
كان الشي حيوانا كان ناهقا وان كانت سالبة منفصلة
ليس دايما وقد لا يكون نحو قد لا يكون اما ان يكون
الشي حيوانا او ناهقا وكل من المتصلة والمنفصلة
تتالف من شرطيات ~~حمليات~~ او منهما وامثلتها او بيان — من حمليات او مع
اقسامها مذكورة في المطولات ولما فرغ من القضايا
شرع في احكامها على طريق الاختصار والاقتصار
على غير الموجهات كما هو داب المختصرات فمن جملة الاحكام
التناقض وقد اخذ فيه فقال **فصل في** تعريف
واحكام **التناقض** وقدمه على العكس لانه يعم سائر
القضايا اذ كل قضية لها نقيض بخلاف العكس فان
بعض القضايا لا تنعكس وهو لغة اثبات المشي — الشي
ورفعه واصطلاحا ما عرفه المص **تناقض** خلف مبتدا
والمسوغ ارادة مفهوم هذا اللفظ وهو شي معنى
وقال المص المسوغ للتفصيل خلف بضم الخاء اسم
مصدر اي اختلاف **القضيتين** يخرج عنه اختلاف
المفردين كزيد لا زيد والمفرد والقضية كزيد وعمرو
قايم واختلاف غير القضايا من المركبات الانشائية
وغيرها ودخل اختلافهما بالعدول والتحصيل كزيد
قايم زيد هو لا قايم فان المحمول في الاولى قايم وفي
الثانية لا قايم لان حرف العدول جزء من المحمول
والاختلاف بالموضوع والمحمول والزمان والمكان
والقوة والفعل والجزء والكل و[illegible] والعلة والتمييز — والالة
و[illegible] والمفعول الى غير ذلك مع اتفاق

الكيف

١٥

الكيف فاخرج جميع ذلك بقوله **في كيف** ~~فاخرج جميع~~
اي ايجاب وسلب **وصدق واحد** من القضيتين لانهما — وذكر واحد
بمعنى القولين والواو للحال اي والحال ان صدق واحد
منهما وكذب الاخر **امر قفي** اي تبع دايما بمعنى ان يكون
امرا مطردا فاخرج القضيتين المختلفتين في الكيف
وليستا بهذه الحالة كما اذا جاز صدقهما او كذبهما
كان اختلفا في الموضوع او المحمول او الزمان او المكان
او القوة والفعل او الجزء والكل او الالة او العلة
الى غير ذلك مع اختلافهما بالايجاب والسلب نحو زيد
قايم عمرو ليس بقايم وكذا نحو كل حيوان انسان ولا
شي من الحيوان بانسان فانهما كاذبتان لان مفهوم
المحمول انما هو ثابت لبعض افراد الموضوع وكقولنا
بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان
فانهما صادقتان وكقولنا كل انسان حيوان ولا
شي من الانسان بحيوان اذ المراد بقوله وصدق واحد — واحد
امر قفي كون صدق احدهما وكذب الاخر امرا
لازما لا اتفاقيا وصدق احدى هاتين القضيتين
وكذب الاخرى اتفاقي لا لازم فلا تتناقضان
لان المنطقي انما يعتبر الامور المطردة نعم الجزئية
اللازمة لاحدى الكليتين والكلية الاخرى تتناقضان
وكذا اخرج نحو بعض الانسان حيوان بعض الانسان
ليس بحيوان لان صدق احداهما وكذب الاخرى
اتفاقي لا اطراد له بدليل تخلفه في نحو بعض الحيوان
انسان بعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان — قتان
معا واخرج ايضا نحو زيد انسان زيد ليس بناطق

لأن صدق احداهما وكذب الأخرى لأطراد له بدليل تخلفه
فى ماذا اختلف المحمولان ولم يكونا متساويين نحو
زيد قايم زيد ليس بقاعد وانما صدقت احديهما بين
القضيتين وكذبت الأخرى لما اتفق من مساوات
محمول احداهما لمحمول الاخرى فقد اكتفا المص بقوله
فقى الذي هو عبارة عن الأطراد عن قولهم لذاته
لأن الأول يخرج ما غرجه الثاني وتقرير كلام المص
على هذا الوجه من نفايس التحقيقات وبه يندفع عن
المص الاعتراض بان التعريف غير مانع لصدقه على
المثل المتقدمة ونحوها ولم ار احدا عرج عليه وفى
تفسير كلام المصنف هنا وجه اخر وابحاث شريفة
سمحنا بها فى الشرح **فان تكن** القضية **شخصية**
او مهملة فنقضها اى نقيضها على ان المصدر بمعنى
اسم الفاعل او منقوضها على انه بمعنى اسم المفعول
وهو الأشهر والمصدر باق على معناه بتقدير مؤول
بحسب الكيف حاصل **بان تبدله** اي الكيف فتبدل
الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب فنقيض زيد
قايم زيد ليس بقايم وبالعكس ونقيض الانسان
حيوان عند المص الانسان ليس بحيوان وبالعكس
وعند غيره نقيض المهملة انما هو كلية تخالفها فى الكيف
لأنها فى قوة الجزئية فنقيض الانسان حيوان لا شيء
من الانسان بحيوان ونقيض الانسان ليس بحيوان
كل انسان حيوان وما قررنا به المتن هو الذي
يدل عليه كلام المص فى الشرح فيكون قوله ان
تبدله خبرا وحذف الجار والمجرور مع ان مطرد

واحترز

١٦

واحترز بقوله بحسب الكيف عن النقض بحسب
الجهة فهذه احكام مذكورة فى المطولات ويصح
جعل ان تبدله بدلا من الكيف بدل اشتمال فيكون
قوله بالكيف خبرا والمقصود هو البدل فنقضها
حاصل بتبديل الكيف كما تقول نفعني زيد علمه اي
علم زيد كما جوز فى قول الشاعر
صددت الكاس عنا ام عمرو ۰ وكان الكاس مجراها اليمينا
ان يكون الكاس اسم كان ومجراها بدلا منه واليمينا
خبر باعتبار البدل **وان تكن** القضية **محصورة**
بالسور الكلى او الجزى الموجب او السالب **فالنقض**
بضد سورها المذكور فيها فسور الايجاب الكلى ضده
سور السلب الجزى وبالعكس وسور السلب
الكلى ضده سور الايجاب الجزى وبالعكس فاذا عرفت
هذه **فان تكن** القضية **موجبة كلية** نحو كل انسان
حيوان **فنقيضها سالبة جزئية** وبالعكس [redacted] وهي
فى المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان
وبالعكس **وان تكن سالبة كلية** نحو لا شيء من الانسان
بحجر **فنقيضها موجبة جزئية** وبالعكس وهي فى المثال
المذكور بعض الانسان حجر وبالعكس اذ لو كانتا
كليتين جاز كذبهما معا بان يكون موضوعهما اعم
من محمولهما ولو كانتا جزئيتين جاز صدقهما
معا بان يكون موضوعهما كذلك والنقيضتان
لا يكذبان معا ولا يصدقان معا وفى بعض
النسخ بدل البيت الاخير وان تكن سالبة
جزئية نقيضها موجبة كلية واجر جميع ما ذكر

في الشرطية مثال التناقض فيها كلما كان هذا انسانا
كان حيوانا ليس كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا

فصل في تعريف واحكام العكس

هو لغة
التبديل والقلب تقول عكست حاشية الثوب
اذا قلبتها وجعلت اعلاها اسفلها وفي الاصطلاح
يطلق على القضية التي وقع التحويل اليها وعلى المصدر
وكل منهما ثلاثة اقسام عكس نقيض موافق وعكس
نقيض مخالف وعكس مستوي وهو الذي اقتصر عليه
المص لانه اكثر استعمالا ولذا قيده بقوله **المستوي** وعرفه
على انه مصدر بقوله **العكس** المستوي **قلب** اي
تبديل **جزئي القضية** اي الموضوع والمحمول في الحملية
والمقدم والتالي في الشرطية فخرج قلب جزئي غير
القضية كالمركب الاضافي فلا يسمى عكسا في
الاصطلاح وخرج عكس النقيض الموافق فانه
قلب نقيضيهما وعكس النقيض المخالف فانه
قلب احدهما ونقيض الاخر وسنذكرهما ولم يقيد
القضية بكونها ذات ترتيب طبعي وهو في ذلك
موافق لكثير من العلماء ممن عرف العكس وقد اعترض
عليهم بدخول المنفصلة مع انها لا عكس لها
اصطلاحا لانها لا ترتيب طبعي بين جزئيها واجيب
بانه لا يحتاج الى هذه الزيادة لان قوله قلب جزئي
القضية يقتضي ان كل واحد له موضع طبعي والا لم يكن
عكسا وعبارة المص احسن من قول بعضهم
ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لتناولها
الشرطيات المتصلة **مع بقا الصدق** بمعنى انه

اذا

اذا كان الاصل صادقا كان العكس كذلك لان
العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم
صدق اللازم وليس المراد بصدقهما في الواقع بل ان
يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق
العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق لان التصديق
لا يقتضي وقوع الصدق فخرج بهذا القيد قلبهما
لا مع بقا الصدق كقولنا في عكس كل انسان
حيوان كل حيوان انسان فلا يسمى عكسا ولم يرد
المص الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب
اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع
صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان ولم يقل
مع بقا الصدق على وجه اللزوم لاخراج نحو كل
ناطق انسان اذا جعلته عكسا لكل انسان
ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه اتفاقي لما
اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في
عكس كل انسان حيوان لو عكسته كلية وكذا
بعض الانسان ليس بحجر اذا عكسته الى بعض
الحجر ليس بانسان فانه صادق لكن صدقه
اتفاقي لما اتفق من مباينة الموضوع للمحمول تباينا كليا
اذ يختلف في نحو بعض الحيوان ليس بانسان
فالجواب عن المص انه لا حاجة الى هذه الزيادة
لان قوله مع بقا الصدق يغني عنها لان المراد
ببقاء الصدق لزومه وعكس الكلية الموجبة
كنفسها لا يلزم معه الصدق وكذا عكس الجزئية
السالبة مع ان عكس نحو كل انسان ناطق

صدقهما

لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس اذ صح

الى كل ناطق انسان خارج ايضا بقوله الا الموجبة
الكلية فعكسها الموجبة **و مع بقا الكيفية** اى الجزئية
الايجاب والسلب بمعنى ان الاصل ان كان موجبا
يكون العكس موجبا او سالبا فهذا يخرج قولها فسالبا مع
لا مع بقا الكيفية كقولك في عكس بعض الانسان
حيوان ليس بعض الحيوان انسان فلا يسمى هذا
عكسا في الاصطلاح **و مع بقا الكم** اي الكلية
والجزئية **الا كم الموجب** بحذف التا تخفيفا للضرورة
اي الموجبة **الكلية** نحو كل انسان حيوان فلا
يبقى في عكسها بل تبدل كليتها بالجزئية واليه اشار
بقوله **فعكسها** اى المناطقة **الموجب الجزئية** وهي
في المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكذا
ما في قوتها وهي الشخصية ان كان محمولها كليا
والا فكنفسها وهذا القيد الاخير لم يخرجه لغير
المص في تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم ان
القضايا ثمانية اقسام اربع موجبات وهي الشخصية
والكلية والجزئية والمهملة واربع مثلها سوالب
فالاربع الموجبات عكس كل واحد منها بالمستوى
جزئية موجبة كقولك زيد حيوان بعض الحيوان
زيد وكل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان
والانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان
ويصح عكس المهملة الموجبة الى مهملة وكل ذلك واضح
فيتعين نف المص واما الاربع السوالب فلا ينعكس
منها الا الكلية والشخصية فينعكسان كانفسهما
فعكس لا شيء من الانسان بحجر لا شيء من الحجر

١٨

بانسان وعكس ليس زيد بعمرو ليس عمرو بزيد وعكس
ليس زيد بحجر لا شيء من الحجر بزيد لان الشخصية في حكم
الكلية واما الجزئية السالبة او المهملة السالبة فلا
عكس لهما واليه اشار بقوله **والعكس المستوى لازم**
لغير ما وجد به اي فيه **اجتماع الخستين** وهما الجزئية
والسلب والذي وجدا فيه هو الجزئية السالبة **فا**
قتصد اي توسط في الامور واتمم البيت وذلك هو ح
فالجزئية السالبة لا عكس لها لزوما بدليل الانتقاض بمادة
يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق فيها
سلب الاخص عن بعض افراد الاعم ولا يصدق
سلب الاعم عن بعض افراد الاخص فيصدق نحو
بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض
الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل
انسان حيوان وقيدنا بقولنا لزوما لانه قد يصدق
عكسها في بعض المواد اذ يصدق بعض الانسان
ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر
ليس بانسان **ومثلها** اي التي اجتمع فيها الخستان
في عدم لزوم العكس **المهملة السلبية** نحو الحيوان
ليس بانسان **لانها** اي المهملة السلبية **في قوة الجزئية**
السلبية كما تقدم فالمثال المذكور في قوة بعض
الحيوان ليس بانسان وخرج بالمستوى عكس
النقيض فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الخستين **والعكس**
الاصطلاحي مطلقا **في مرتب بالطبع** والمراد ما يقتضي
المعنى ترتيبه بحيث لو ازيل تغير المعنى ويفسر
الترتيب بالطبع ايضا بكون الثاني يتوقف على

الاول ولا يتوقف الاول على الثاني والمرتب بالطبع
من القضايا هو الحملية والشرطية المتصلة وجميع ما تقدم
من الاحكام شامل للشرطية المتصلة مثلا كلما كانت
الشمس طالعة كان النهار موجودا تنعكس لى جزئية
موجبة وهي قد يكون اذا كان النهار موجودا كانت
الشمس طالعة **وليس العكس في مرتب بالوضع** اي
الذكر دون الطبع وهو المنفصلة نحو اما ان يكون
العدد زوجا واما ان يكون فردا فاذا بدلنا طرفيها
وقلنا اما ان يكون العدد فردا واما ان يكون زوجا
لم يسمى هذا الترتيب عكسا لان الترتيب بين طرفيها
ليس طبعيا اي يقتضيه المعنى بحيث لو ازيل تغير
المعنى بل الترتيب الذكري في ذلك موكول الى اختيار
المتكلم اذ المعنى فيه متحد بدلا او لم يبدل واما عكس
النقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية
ذات الترتيب الطبعي بنقيض الاخر مع بقا الصدق
والكيف على وجه اللزوم نحو كل انسان حيوان كل ما ليس
بحيوان هو ليس بانسان واما عكس النقيض المخالف
فهو تبديل الطرف الاول من القضية ذات الترتيب
الطبعي بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقا
الصدق دون الكيف على وجه اللزوم نحو كل انسان
حيوان لا شي مما ليس بحيوان بانسان وسمي هذا
مخالفا لتخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذي قبله
موافق لتوافقهما وتفصيل احكام هذين العكسين
مذكورة في المطولات ولما فرغ من مبادي التصورات
ومقاصدها ومن مبادي التصديقات شرع في اسنى

المطالب



المطالب واعلى المقاصد وهو مقاصد التصديقات
وهي الحجج ويقال لها القياس فقال **باب
في القياس** ووجه كونه اسنى المطالب ان
المستفاد منه تصديق ومن غيره تصور والتصديق
اشرف من التصور لاشتماله على النسبة التي هي اشرف
اجزاء القضية وهو لغة تقدير شي على مثال شي
اخر واصطلاحا ما اشار اليه بقوله **ان القياس**
قول ملفوظ او معقول **من قضايا صور** اي
ركب بصورة مخصوصة فقول جنس خرج عنه
المفرد لان القول عند المناطقة خاص بالمركب
ومن قضايا صورا اخرج المركب الذي ليس بقضية
والقضية الواحدة وان لزمها لذاتها قول اخر
كعكسها المستوي او عكس نقيضها والمركبة
نحو زيد قايم لا دايما اذ لا يطلق عليها انها قضيتان
وان كانت في قوة القضيتين والمراد ان القياس
مولف من قضيتين فاكثر على القول بان القياس
يتالف من اكثر من قضيتين كما سياتي بيانه
فالمولف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل
متغير حادث يلزم عنهما قول اخر وهو العالم
حادث والمولف من اكثر كقولنا النباش اخذ
للمال خفية وكل اخذ للمال خفية سارق وكل سارق
تقطع يده وهذا مولف من ثلاث قضايا يلزم
عنها قول اخر وهو النباش تقطع يده والاول
يسمى بسيط والثاني مركب وليس ذكر الماتن
كيفية تركيب القياس المركب فيما ياتي تكرار الماهنا

لان تعريف القياس الشامل للبسيط والمركب
لا يقتضي معرفة كيفية تركيب القياس المركب
بخصوصه مميزا عن البسيط والحق ان القياس
المركب راجع الى اقيسة بسيطة في الحقيقة
مستلزما حال من ضمير صور اخرج الاستقراء
والتمثيل والضروب العقيمة التي لا يقطع بصدق
لازمها لامكان تخلف مدلولها عنها وفي اخراج
الاستقراء والتمثيل بما ذكر بحيث ذكرته في الشرح
وفي حاشيتي على شرح ايساغوجي لشيخ الاسلام
بالذات اي بذاته قال عوض عن الضمير اخرج الضروب
العقيمة التي يقطع بصدق لازمها لخصوص المادة
نحو لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال
فانه يستلزم لا شيء من الانسان بصهال لكن
لا بالذات بل لصحة ذلك في المادة اتفاقا واخرج نحو
قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق
محمول اولاهما موضوع الاخرى نحو زيد مساوي
لعمرو وعمرو مساوي لبكر فان هاتين القضيتين
مستلزمتان زيد مساوي لبكر لا لذاتهما بل
بواسطة صدق مقدمة اجنبية وهو ان مساوي
المساوي لشيء مساوي لذلك الشيء ولذلك
صدق هنا اللازم فلو لم تصدق لم تستلزم
القياس شيئا كما اذا قلنا الانسان مباين
للفرس والفرس مباين للناطق لا يلزم منه ان
الانسان مباين للناطق لان مباين المباين لشيء
لا يلزم ان يكون مباينا لذلك الشيء وكذا اذا

قلنا

قلنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة
لا يلزم منه ان الواحد نصف الاربعة لان نصف
النصف لشيء لا يكون نصفا له **قوله آخر** اي
لا يكون عين احدى المقدمتين فاخرج بقوله
قولا آخر القضيتين المستلزمتين لاحديهما
لان اللازم ليس قولا آخر فان قلت التعريف شامل
للقضيتين المستلزمتين لعكسهما فلا يكون مانعا قلت
لا نسلم ذلك اذ هذا خارج بقوله قولا لانه افرده
فدل على ان مراده به القول الواحد والقضيتان
المذكورتان تستلزمان قولين لا قولا واحدا
والمراد باللزوم ما يعم البين وغيره فيتناول القياس
الكامل وهو الشكل الاول وغير الكامل وهو باقي
الاشكال والمراد انه يستلزم متى سلم ولا يشترط
ان يكون مسلما بالفعل ليدخل في التعريف القياس
الذي مقدماته صادقة كما مر والذي مقدماته كاذبة
كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فهذا وان
كان مولفا من قضيتين كاذبتين الا انه بحيث لو
سلم استلزم ان كل انسان حمار لانه القياس يجب
ان يعرف بتعريف شامل للخطابة والسفسطة
والجدل والشعر والبرهان لان هذه كلها اقيسة ولزوم
الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد
في الواقع وانما قال من قضايا ولم يقل من مقدمات
لئلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بانها ما جعلت
جزء قياس فاخذوا القياس في تعريفها فلو
اخذت هي ايضا في تعريفه لزم الدور **ثم القياس**

عندهم اي المناطقة قسمان فمنه اي القياس
ما يدعى اي يسمى بالاقتران وهو الذي دل على
النتيجة بقوة اي بقوته اي معناه بمعنى ان النتيجة
تكون اجزاؤها متفرقة فيه ولا تكون مذكورة
فيه بهيئتها الاجتماعية في القياس مثلا كل جسم مولف
وكل مولف حادث ينتج كل جسم حادث فهذه النتيجة
لم تذكر بهيئتها الاجتماعية في القياس بل ذكرت فيه
متفرقة وان شئت قلت هو الذي لم تذكر فيه
النتيجة ولا نقيضها بالفعل وهذا بخلاف الاستثنائي
كما سيأتي وسمي اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا
استثنا واختص القياس الاقتراني بالحملية هذا
ما ذهب اليه المصنف كابن الحاجب ومع كون ابن سينا
هو الذي استخرج الاقيسة المركبة من الشرطيات
اورد تشكيكات في انتاج المتصلتين منه والمتصلة
والحملية وكذا قدح في المتصلتين اثير الدين وغيره
مما هو مذكور في مختصر العلامة ابن عرفة وغيره
وقد اجيب عن ذلك باجوبة مذكورة في المختصر
المذكور وغيره ويحتمل ان المصنف والامام ابن الحاجب
اراد ما يتكلم فيه هنا لقلته جدا وغيره او انهما نزلاه
منزلة العدم لذلك اشار للاول العضد والثاني
ابن هارون مثاله من الشرطيات كلما كان الانسان
ناطقا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما ينتج
كلما كان الانسان ناطقا كان جسما فان تركب
اي القياس مركبا اي اجمع مقدماته المراد
بها هنا وفيما يأتي ما فوق الواحد على ما وجما

من الاوسط